

سياسة الاغراق واثرها في تطور الانتاج الزراعي في العراق

للمدة 2003-2009

د. محمد صالح حمد كلية ابن الهيثم
د. جعفر الدجيلي كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد- قسم الاقتصاد
أ. د. بلاسم جميل خلف

الملخص

تعد سياسة الاغراق من السياسات التي الحقت اضرار كبيرة باقتصاديات البلدان النامية وذلك لضعف الامكانيات الانتاجية والفنية والتشريعية والقانونية للاخيرة مقارنة بالدول المتقدمة الاعضاء في منظمة التجارة العالمية. ويعد العراق احد البلدان النامية التي تأثر بسياسة الاغراق، فبعد انكشاف السوق العراقية عام 2003 وفتح الحدود مع البلدان المجاورة وتعطيل القوانين التي حل محلها قانون بريمر وتعطيل دور المؤسسات ذات العلاقة من كمارك، الامن الاقتصادي، جهاز التقييس والسيطرة النوعية ودوائر الرقابة الصحية وغيرها من المؤسسات المالية والادارية والقانونية تحولت السوق العراقية من سوق مسيطر عليها وبنسب عالية الى سوق مكشوفة، فقد دخلت انواع من السلع الرديئة والمغشوشة وبكميات كبيرة جداً وحتى ان بعض السلع مدعومة من دولها، فضلاً عن ظروف الانتاج هناك افضل من العراق وتباع باسعار تقل عن كلفتها والغرض منها تخريب الاقتصاد العراقي مما الحقت اضرار بالغة به وذلك لضعف القدرات التنافسية للمنتج المحلي بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج بعد توقف دعم الدولة وتدمير البنى التحتية وكان نصيب القطاع الزراعي من التدمير كبير جداً، لذلك سيتم بحث الاضرار على المنتج الزراعي والمستهلك نتيجة لسياسة الاغراق وانعكاس ذلك على التنمية الزراعية وماهي الحلول والمقترحات للتقليل من اثارها.

Dumping Policy & Its Impact In The Development of Agricultural Production In Iraq (2003- 2009)

ABSTRACT

Dumping policy considered as one of the policies occurs severe damages to the developing countries apparently this is happens due to the potential weakness in (productive, technical, legislative, legal institutions) comparing with other developed countries who are members in WTO.

Iraq consider as one of the developing countries that has been effected by the dumping policy, the events in Iraq since downfall of the formal regime, and the allied forces domination of Iraq have all together accelerated in the apace of deterioration , particularly , after the temporary coalition authority has forced Iraq to adopt a free foreign trade policy& exclusion of the state from the market mechanism & to consolidate import and deactivated the institution work such as the (costume ,economic security, a standardization and quality control) institutions and the pervasive destruction of infrastructures , which helped the goods from the industrialized countries to invade the local market, particularly as those goods are originally highly competitive and led to destroy the local goods . Moreover, these goods consider as a low quality goods.

Although the market activity was dominated by the state before 2003 has been transferred to exposed market

The implication of dumping policy has hugely effected the agriculture sector in Iraq therefore the problems will be addressed in this research to overcome this problem and highlighted some important suggestions

المصطلحات الاساسية: الاغراق- الزراعة- المستهلك العراقي- السلع المستوردة- القدرات التنافسية- فرص العمل- توفير الغذاء- الانفتاح- التهريب- المخاطر- الاعباء الضريبية- انكشاف السوق

Key word: Dumping- Agriculture- Iraqi Consumer- Import Goods- Competitive Abilities- Jop Abilities- Food Provision- Openness- Smugling- Risks- Tax Burdens- Market Exposure.



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد 18

العدد 66

الصفحات 173 - 188

المقدمة



للمدة 2003-2009

يعد موضوع الإغراق من المواضيع المعقدة والشائكة التي تواجه حكومات واسواق معظم البلدان النامية، لكونه يمثل عملية بين طرفين غير متكافئين على الاطلاق، الاول الدول المتقدمة وشركاتها العملاقة التي هي ذات تكنولوجيا عالية جدا وامكانيات مالية واداريه ونظام معلوماتي، وقدره على التأقلم مع الاقتصاد العالمي، واسواقها التي تعاني من فائض كبير جدا في الانتاج، فضلا عن توظيف امكانياتها السياسييه والاقتصادييه لقطف ثمار حرية التجارة وسياسة الاغراق لصالح منتجاتها. والثاني، المتمثل بالبلدان النامية ومنشاتها التي تتسم بضعف قدرتها على منافسة المنشآت العالمية لضعف امكانياتها التكنولوجية والفنية والادارية والمالية والمعلوماتية، مما ادى الى ارتفاع التكاليف وانخفاض انتاجها مقارنة بالدول المتقدمة، فضلا عن ضعف التشريعات التي تمنع سياسة الاغراق والحفاظ على حماية صناعاتها من جهة وضعف امكانياتها العلميه والفنيه والسياسية والاقتصادية للتنافس مع الدول المتقدمة لقطف ثمار محاسن حرية التجارة لصالح سلعها ومستهلكيها واقتصادياتها .

وتكمن أهميه الموضوع في العراق في كون سياسة الاغراق التي شهدتها السوق العراقيه بعد الاحتلال عام 2003وا نكشافها على الاسواق العالمية قد دمرت ما شيدت من الصناعات الوطنيه وثلت القطاع الزراعي وزادت من العاطلين واضرت كثيرا بالمستهلك العراقي من خلال ورود سلع رديئة جدا ومنها مضرا بالصحة بسبب انعدام القوانين والتشريعات التي تحمي المنتج المحلي والمستهلك وتعطيل مؤسسات الدولة ذات العلاقة والفساد المالي والإداري .

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث بانخفاض القدرات التنافسية للمحاصيل الزراعية العراقية بسبب الارتفاع الكبير في تكاليف الانتاج والناجمة عن ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج من بذور واسمدة ومبيدات ومكننة بعد توقف دعم الدولة فضلا عن الارتفاع الكبير في اسعار المشتقات النفطية والتي ادت الى ارتفاع تكاليف النقل والحراثة والري بسبب توقف الكهرباء واعتماد الفلاح على مولدات الديزل، فضلا عن ان سياسة الاغراق التي وجدت المناخ المناسب في السوق العراقية بسبب تعطيل القوانين الادارية والمالية والفنية التي حل محلها قانون بريمر، فضلا عن توجه المستهلك نحو السلع المستوردة الرديئة والمغشوشة والمدعومة خارجيا بسبب اخفاض سعرها من جهة وعدم معرفته بحقيقة تلك السلع من جهة اخرى وبالتالي اصبحت السلعة الزراعية المحلية تباع بسعر لا يغطي احيانا حتي تكاليف انتاجها مما ادى ذلك الى خسارته وبالتالي ترك الزراعة وهذا ادى الى البطالة في الريف من جهة وانخفاض الانتاج الزراعي واعتماد العراق على الاسواق العالمية لتوريد الغذاء وبنسبة تفوق 80% وهذا يعني هدر مليارات الدولارات سنويا لاستيراد الغذاء بدلا من انفاقها في تنمية القطاع الزراعي.

اهمية البحث

- تبرز اهمية البحث من خلال الاتي:
- اهمية القطاع الزراعي في توفير فرص عمل للعاطلين وتوفير الغذاء للسكان مما يعني المساهمة في رفع المستوى العاشي للشعب.
 - ان انتاج الغذاء محليا يعني تحقيق الامن الغذائي ولو النسبي سيسهم في تحقيق الامن القومي .
 - ان توفير الغذاء محليا سوف يسهم في في الحفاظ على موارد العراق المالية من العملات الصعبة والتي يحصل عليها من النفط فقط وهذا يعني امكانية توجيه تلك الاموال الى عملية التنمية الزراعية.
 - ان رفع القدرات التنافسية المحاصيل الزراعية العراقية وتوفير المستلزمات الفنية والمالية والادارية سوف يقلل من مخاطر سياسة الاغراق عند انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية .
 - اعتماد سياسة تجارية كفوءة، فضلا عن تبني استراتيجية زراعية يتم من خلالها منع الاغراق .

فرضيه البحث

- ينطلق البحث من فرضيه مفادها :-
- ان سياسه الاغراق ساهمت في استمرار تدهور الانتاج الزراعي في العراق والحقت اكبر الضرر بالتنمية الزراعية مما يتطلب تبني استراتيجية وطنية لمنع الاغراق، فضلا عن دعم الانتاج الزراعي .

هدف البحث

- يهدف البحث إلى الاجابه عن الاسئلة الاتيه:-
- ما هي مساوئ سياسه الاغراق ؟
 - ما هي اثارها السلبيه على الزراعة والمستهلك في العراق ؟
 - ما هي العوامل التي ساهمت في اغراق السوق العراقية ؟
 - كيف نحمي الانتاج الزراعي والمستهلك من سياسة الاغراق ؟
- ولتحقيق هدف البحث فقد تضمن المباحث الاتيه :-
- المبحث الاول :- سياسة الإغراق مفهومها - مضامينها الاقتصادية .
- المبحث الثاني :- سياسة الاغراق في السوق العراقيه
- المبحث الثالث :- اثر سياسة الاغراق على التنمية الزراعية والمستهلك العراقي :
- الاستنتاجات والتوصيات .



المبحث الاول/ سياسة الإغراق مفهومها- مضامينها الاقتصادية

تعريف الاغراق واسبابه

يعرف الاغراق بأنه الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعة اقل من سعر بيعها المحلي او باقل من تكاليف انتاجها . (1)

- أسباب الإغراق

هناك سببين رئيسيين للاغراق هما :- (2)

أ:- أسباب الإغراق المباشر {الرسمي} :-

- 1- التعامل الخاطئ مع اتفاقيات منظمه التجاره العالمية حيث تتخلص بعض الحكومات من جميع السياسات الحمانيه للزراعة الوطنية غير مستفيدة من الاستثناءات التي تمنحها الاتفاقيات للدول الناميه سواء استثناءات تشريعيه او زمنيه لتسهيل زراعتها الوطنيه ومساعدتها على تجاوز وضعها الراهن وتاهيلها للمنافسه العادله وعدم تمييز بعض الحكومات بين مفهوم الاحتكار ومفهوم حماية المنتج الوطني من منافسه غير متكافئه حيث تتخلى الحكومات عن دورها بدعوى محاربه الاحتكار.
- 2- الانفتاح غير المدروس على الاسواق المجاورة وعدم الادراك الكلي لمخاطر الاغراق على الاقتصاد الوطني والمتمثله في انتشار البطاله وانخفاض موارد الدوله وغير ذلك بسبب اغلاق الكثير من المصانع وتسرب العملات الصعبة الى الخارج .
- 3- تباين الظروف التي تعمل فيها الانشطة الزراعيه مقارنة بالظروف التي تعمل فيها الزراعة الاجنبية والتي تغرق بها الاسواق المحليه مما شجع تمتعها بجوده واسعار منافسه على اغراق الاسواق المحليه بها وفي المقابل عدم قيام الحكومات بالدور الواجب عليها لخلق منافسه متكافئه من خلال تهيئه الظروف المماثله للزراعة المحليه .
- 4- ضعف القوة الشرائية لدى المستهلك المحلي والذي يجعل السعر هو ميزان التفاضل الوحيد لديه وعدم وجود الوعي الاستهلاكي الذي من شأنه ان يرجح موازين المنافسه لصالح المنتجات الوطنيه عند معرفه اهميتها على الاقتصاد الوطني والوضع المعيشي على المدى المتوسط والبعيد بشكل عام وعلى المستهلك وصحته بشكل خاص اضافته الى انتشار عقده المنتج الاجنبي وان كل ما هو مستورد جيد .
- 5- الفساد المالي والإداري الذي يزيد من حدة الاغراق الرسمي من خلال التجاوز في تطبيق القيود الكمية والكيفية على المستوردات المخالفة من السلع .
- 6- غياب الدور الإعلامي الخاص بالشركات الوطنيه من أجل مواجهة الاغراق السلعي عن طريق وضع الخطط والدراسات والبرامج الاعلاميه المناسبه لذلك فضلا عن غياب دور الاعلام الرسمي والاهلي عن هذا الجانب وضعف تواصله مع القطاع الخاص وبالشكل المطلوب .
- 7- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال التثقيف والتوعيه وكشف المخاطر الصحيه والاقتصادية لسياسة الاغراق على الفرد والمجتمع والاقتصاد .

ب:- أسباب الإغراق غير المباشرة (التهريب)

- 1- ثقل الاعباء الضريبيه والجمركيه التي تدفع الى مقاومتها بمختلف الطرق والوسائل ومنها التهريب .
 - 2- الفساد المالي والاداري في المنافذ الجمركيه وتعقد الاجرانات المتعمده المؤديه الى زياده النفقات على الاستيراد فضلا عن مساهمة العديد من المتنفذين في عملية الاغراق .
 - 3- عدم وجود اليات واضحه لمكافحة الاغراق .
 - 4- ضعف الوازع الاخلاقي والديني وتدهور حاله المعيشيه وعوائد التهريب المغريه .
 - 5- غياب دور الاعلام الداخلي للشركات والاعلام الرسمي والاهلي في مكافحة الاغراق .
- هذا وتشير بعض المصادر الى ان سوق البضائع المهريه قد تبدو عاليه الخطورة اذا ما تاملنا في الارقام التي نشرتها بعض المصادر الحديثه عن الموضوع ، سيما كتاب (Etienne,2001) الذي وصف مستويات التهريب في بعض دول اسيا كجزء مما اسماه بالاقتصاد التبديدي مقدما باكستان والصين كنموذج لذلك ، اذ جاءت باكستان في الطليعة بمعدلات تهريب تصل الى 43 مليار دولار سنويا ، فيما بلغ تهريب البضائع الى الصين (12) مليار دولار سنويا . (3)

مكافحة الاغراق (Anti-Dumping) :

تم في جوله اوروغواي استخدام اتفقيه خاصه بمكافحة الاغراق ، حيث اعطت الدول الاعضاء الحق في فرض رسوم تعويضييه او فرض قيود غير كمركيه على السلع بما فيها السلع الزراعيه التي يثبت انها تباع باسعار اغراقيه في السوق المحليه .

وهدفت اتفقيه مكافحة الاغراق التي اسفرت عنها جوله اوروغواي الى تطوير ما تم التوصل اليه بهذا الشأن في جوله طوكيو ، بعد ان ظهر خلال التطبيق العديد من الثغرات ، وتوفر الاتفقيه المعدله مزيدا من الدقه في كيفيه تحديد المنافسه الاغراقيه والمقاييس الواجب اعتمادها لتحديد الضرر الناجم عنها بالنسبه للسلع الوطنيه في الدوله المستورده اضافه الى وضع الاجراءات الخاصه باثبات نوع الضرر واجراء مكافحة الاغراق سواء من خلال الرسوم الكمركيه او غيرها ، كما حددت الاتفقيه دور جهاز تسويه المنازعات في حل الخلافات الناجمه عن المنافسه الاغراقيه واجراءات مكافحتها .

ولتطبيق ماده (6) من اتفقيه الجات المعدله المتعلقه بمكافحة الاغراق ، اشترطت الاتفقيه ضروره ان تقوم الدوله المستورده باثبات العلاقه بين الواردات محل الاغراق والضرر الواقع على السلع الوطنيه والذي يتم في اطار تقويم جميع المتغيرات الاقتصاديه المؤثره والمرتبطه بالسلع محل الخلاف .ومما تجدر الاشارة اليه الى ان التعديلات الهامه التي شملتها الاتفقيه تنص على الغاء اجراءات مكافحة الاغراق بعد خمس سنوات من تاريخ تطبيقها. (4)



أ- الإجراءات الحمائية "Special Safeguard Measures"

يقصد بإجراءات الحماية أن للعضو في منظمة التجارة العالمية الحق في ان يتخذ الاجراءات الوقائية لحماية الصناعة الوطنية من حدوث زياده طارئة وغير متوقعه من الواردات لاي منتج بشكل يسبب او يؤدي الى احداث اضرار خطيره للصناعة المحليه. ولا تفرض تلك الاجراءات الا للضرورة القصوى ولتسهيل التسويه.(5)

والشرط الأساسي لإجراء الحماية هو أن تقرر الدول المتقدمه والناميه المستورده بان ذلك المنتج الزراعي الاولي "Primary Agricultural Product" او اي منتج مصنع او محضر منه (المنتج المشتق) المستورد بكميات متزايدة يسبب او يهدد باحداث ضرر خطير بالنسبه للصناعة المحليه التي تقوم بانتاج منتجات منافسه او شبه منافسه .

وطبقاً للمادة (19) من الاتفاقية فقد وضعت حدوداً زمنية خاصة بجميع اجراءات الحماية، وبصفه عامه فان مده اي اجراء يجب ان لا تتجاوز (4) سنوات وان كان هناك امكانيه لامتدادها بحد اقصى(8) سنوات، وذلك في حاله تاكيد السلطات الوطنيه المختصه على وجود حاجه مستمره تتطلب ذلك . وبالنسبة للدول النامية فقد نصت الاتفاقية على عدم تطبيق الاجراءات الحمائية على صادراتها طالما ان نصيبها من الواردات من هذا المنتج في الدوله المستورده لايزيد عن (3%) وبشرط أن لا يتجاوز مجموع انصبه الدول الاعضاء الناميه من واردات الدوله المستورده الكليه من هذا المنتج (9%) . (6)

ب- اتفاقية الإجراءات الصحية والصحة النباتية

"Agreement on the Application of Sanitary and Phytosanitary Measures"

تعد الاتفاقية بشأن الاجراءات الصحيه المتصله بصحه الانسان والحيوان والنبات جزءاً مكملًا لاتفاقية الزراعيه وذلك نظراً للعلاقه القويه بين السلع الزراعيه عموماً والغذائيه خصوصاً وموضوع الصحه. وتنظم الاتفاقية الخاصه بالاجراءات الصحيه والصحه النباتيه (SPS) مساله تقويم المخاطر على اساس الاستناد الى الادله العلميه المتوافر (حتى لا يتم استعمال الاجراءات الصحيه كمسوغ لعاقله التبادل التجاري في السلع الزراعيه والغذائيه)، والاوضاع البيئيه المناسبه وتقويم الاضرار المحتمله من منظور اقتصادي من حيث خساره الانتاج والمبيعات في حاله ثبوت ظهور آفه وتكاليف المكافحه والاباده في الدوله المستورده .

وتعطي الاتفاقية الحق لأيه دوله عضو في منظمه التجاره العالميه للقيام بالتدابير الكفيله بحمايه صحه المواطنين والحيوانات والنباتات بشرط ان لايساء استعمال هذه التدابير لاغراض معرقله للتجاره كالاغراض الحمائيه.

وتحتوي الاتفاقية على مجموعه من القواعد والاحكام والمبادئ التي تحكم عمليه اللجوء الى اتخاذ التدابير الصحيه وبما يحصر اثارها السلبيه في هذا المجال في اضيق الحدود، وتقر الاتفاقية من حيث المبدأ المواصفات والاتفاقيات والقرارات الدوليه بهذا الخصوص (حمايه صحه الانسان والحيوان والنبات)، بل انها تدعو الدول الاعضاء لاتخاذها اساساً لاجراءاتها المتعلقه بالصحه والصحه النباتيه وعلى وجه التحديد مواصفات وتوصيات منظمه الاغذيه والزراعه (FAO) ومنظمه الصحه العالميه (WHO) ولجنه دستور الاغذيه من اجل سلامه الاغذيه والمتعلقه بالمواد المضافه الى الاغذيه ومخلفات العقاقير البيطريه والمبيدات والملوثات وطرق التحليل واخذ العينات والمبادئ والتوجيهات بشأن الممارسه الصحيه بالاضافه الى التوجيهات الخاصه بالصحه الحيوانيه المعده من قبل (IDE) المكتب الدولي للأمراض الوبائيه الحيوانيه (7).



كما أشارت المادة (3-10) من الملحق (ب) من الاتفاقية بشأن الاجراءات الصحية والصحة النباتية بان تنشأ كل دولة عضو نقاط استعلامات تزود المؤسسات التجارية المعينه بالمعلومات اللازمه عما ياتي:- (8)

- اللوائح الفنية والمعايير الاختيارية الساريه او المقترح تطبيقها .
- اجراءات تقويم المطابقة الساريه او المقترح تطبيقها .
- لوائح الصحة والصحة النباتية الساريه او المقترح تطبيقها .
- اجراءات المراقبه والتفتيش ومعالجه الانتاج والحجر الصحي ومعامله الكميه المسموح بها من المبيدات، واجراءات اعتماد المواد المضافه الى السلع الغذائيه .
- اجراءات تقويم المخاطر .

وتسهيلا من اجل تحقيق التجانس والارتقاء بمستوى الحمايه الصحيه وافقت الدول الاعضاء على تسهيل سبل تقديم المساعده الفنيه للدول الاخرى وخاصه الناميه والاقبل نموا كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة تدابير حمايه صحه الانسان والحيوان والنبات . وقد حصلت الدول الناميه على معاملة تفضيليه بهذا الشأن تتمثل بفترة امهال لمدته عامين من تاريخ انشاء المنظمه قبل الالتزام بتنفيذ احكام ومبادئ هذه الاتفاقية تمتد الى خمس سنوات للدول الاقل نموا ..

المبحث الثاني/ سياسة الاغراق في السوق العراقية

بعد انكشاف السوق العراقية وفتح الحدود مع البلدان المجاورة وتعطيل دور المؤسسات ذات العلاقة من كمارك، الامن الاقتصادي، جهاز التقييس والسيطرة النوعية ودوائر الرقابة الصحية وغيرها من المؤسسات تحولت السوق العراقية من سوق مسيطر عليها وبنسب عاليه الى سوق مكشوفة، فقد دخلت انواع من السلع الرديئة والمغشوشة وبكميات كبيرة جداً وحتى ان بعض السلع من المخدرات اخذ تداولها في بعض المحافظات بشكل اعتيادي وتباع بأسعار تقل عن كلفتها والغرض منها تخريب النسيج الاجتماعي والمستهلك العراقي .

اسباب اغراق السوق العراقية :-

- هناك جملة من الاسباب التي ادت الى اغراق السوق العراقيه منها الاتي:-
- 1- انهيار الدولة العراقية وبكامل مؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية .
 - 2- انكشاف السوق العراقية على اسواق الدول المجاورة والعالم ، وعدم معرفة مخاطر الاغراق على الاقتصاد الوطني والمتمثلة في ازدياد البطالة وتسرب العملات الصعبة الى الخارج والاضرار بالصناعة والزراعة والمستهلك .
 - 3- ضعف القوة الشرائية لدى المستهلك والذي يجعل السعر هو ميزان التفضل الوحيد لدية وضعف الوعي الاستهلاكي الذي من شأنه ان يرجح موازين المنافسة لصالح المنتجات الوطنية عند معرفة اهميتها في الاقتصاد الوطني .
 - 4- ضعف الوعي والادراك لدى المستهلك العراقي وعدم معرفته بمخاطر تلك السلع على مستواه المعاشي وصحته ، فضلا عن شيوع عقدة المنتج الاجنبي وان كل ما هو مستورد جيد .
 - 5- تعرض المستهلك لهالة الاعلام الخاص بالشركات الاجنبية والذي صور حاله السوق العراقية بانها انفتاح يمثل اول ثمار التحرر والديمقراطية ، وان وقت الحرمان قد ولى الى الابد .
 - 6- الفساد المالي والاداري الذي شجع على استمرار سياسة الاغراق حتى بعد تشكيل الحكومة .
 - 7- عدم تبني موضوع الجودة على السلع الواردة .
 - 8- عدم وجود قوانين خاصة بمنع الاغراق وحماية الصناعة الوطنية مثلما هو الحال في الدول العربية والعالم .
 - 9- عدم وجود قوانين لحماية المستهلك وحماية البيئة.



عوامل اغراق السوق العراقية :-

ان سياسة اغراق السوق العراقية حصلت من خلال عاملين هما :-

اولا :- العامل الداخلي

لقد اتجه اصحاب الاموال القذرة لغسيل اموالهم نحو التجارة لاسيما وان السوق العراقية .التي تشكو من نقص كبير من السلع والخدمات بعد حصار دام (13) سنة و لذلك تم استيراد انواع من السلع الكهربائية بانواعها (تلفزيون، الستلايت، الثلاجات، المجمدات، المراوح، مولدات الكهرباء الصغيرة... وغيرها، السيارات بانواعها، الملابس، الأدوات المنزلية، والمواد الغذائية وغير ذلك... وان اسباب التوجه لغسيل الاموال الى السوق العراقية هو ان معظم اصحاب الاموال القذرة هم من الطفيلين الذين تنقصهم الخبرة والمعرفة بالتجارة والاسواق العالمية، وحجم السوق والطبيعة الاستهلاكية للمستهلك العراقي ومستويات الدخل ... وانعدام الضرائب في المراحل الاولى، وانعدام الاجراءات الادارية المالية والقانونية وسهولة تحويل الاموال الى الخارج وبدون مسالة قانونية او مالية او ادارية تذكر ولذا تساهم السوق العراقية في غسيل الاموال لانها افضل مكان لعملية الغسيل ومثال في ذلك ما حصل من استيراد لالاف السيارات المنتهية صلاحيتها واخرجت من دائرة العمل ذات الموديلات القديمة . (9)

ثانيا :- العامل الخارجي :-

ويتمثل بقيام الشركات الاجنبية باستغلال السوق العراقية بعد انكشافها على الاسواق العالمية وغياب الدولة بكل مؤسساتها، وان انكشاف السوق العراقية وامكانية تقبلها للمزيد من السلع المغشوشة في ظل انعدام دور المؤسسات التجارية والمالية والرقابية والادارية للحد من هذه الظاهرة وعدم وجود ضرائب تذكر او اية مسائل قانونية او مالية او ادارية هي الاساس الذي خلق البيئة الملائمة لنجاح الشركات الاجنبية في سياسة الاغراق للسوق العراقية بالمحاصيل الزراعية لتحقيق اهدافها السياسية منها والاقتصادية او للاضرار بالبيئة والمجتمع وغير ذلك من الاهداف سيما دول الجوار التي تهدف الى تدمير الاقتصاد العراقي لكي يبقى سوقا لتصريف سلعهم.

المبحث الثالث/ اثر سياسة الاغراق على الزراعة والمستهلك العراقي

لغرض تحديد حجم الاضرار وكيف تحصل من خلال سياسة الاغراق للسوق العراقية سيما السلع الزراعية لا بد من عرض بعض الحقائق التي تمخضت عن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في المجال الزراعي التي بمحصلتها النهائية زادت من الدعم للزراعة في الدول المتقدمة وقللت من الدعم الحكومي في الدول النامية والعراق مما ادى بالنتيجة الى ضعف قدرة المنتج الزراعي المحلي من منافسة المستورد حتى في الاسواق المحلية، فضلا عن ضعف الامكانيات الفنية والادارية والتكنولوجية والقانونية لمنع الاغراق او كشفه او حل المنازعات الدولية الخاصة بالاغراق ومن هذه الحقائق الاتي:- (10)

- 1 - لقد استطاعت الدول المتقدمة من خلال عملية تحويل القيود الكمية الى قيود تعريفية الى السلع المصدرة حيث وصلت الرسوم الى 300% أو 400% وبذلك ازدادت الحمائية بدلا من خفضها مما انعكس سلبا على الدول النامية التي تضررت من التعريفية الكمية .
- 2- قيام الدول المتقدمة بتقديم إعانات التصدير للمنتجين المحليين بلغت 335 مليار/ دولار سنويا ، وقدمت أمريكا وحدها 73 مليار دولار/ سنويا .
- 3- لجوء الدول المتقدمة إلى أساليب تمييزية ضد البلدان النامية في موضوع حسم المنازعات الخاصة بإجراءات مكافحة الإغراق وتدابير الرسوم التعويضية، وان 66% من مجموع الإجراءات اتخذت ضد البلدان النامية .
- 4- استمرار الدول المتقدمة بدعم القطاع الزراعي على الرغم من الإمكانيات العلمية والتكنولوجية والمالية والفنية والمعلوماتية التي تمتلكها الشركات الزراعية، في حين توجه البلدان النامية والعربية إلى تقديم دعم في مجال التنمية الريفية وبعض الخدمات الأخرى، في الوقت الذي يكون المنتج المحلي بأمس الحاجة إلى الدعم الحكومي ، تكنولوجيا وماليا وفنيا ومعلوماتيا لضعف إمكانياته في توفير مستلزمات الإنتاج .



5- إن التعريف الكمر كية أدت بالنتيجة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المصدرة إلى الدول النامية والعربية التي تعد أكبر مستورد للغذاء، مما أدى إلى ارتفاع الأموال اللازمة للاستيراد وهذا أدى إلى ارتفاع المديونية بسبب ارتفاع الأسعار من جهة وزيادة الكميات المستوردة بسبب نقص الإنتاج الناجم عن سياسة الإغراق من جهة أخرى .

6- قوة وصلابة المفاوضات للدول المتقدمة والتلاعب بالنصوص القانونية لحسم النزاعات الخاصة بمكافحة الإغراق أمام مفاوض البلدان النامية التي تنقصه المعلوماتية والقانونية والخبرات .

7- أن البقاء في الأسواق الزراعية لا يعتمد على الميزة النسبية بقدر ما يعتمد على الفرص النسبية في الحصول على الإعانات، وان تحرير أسواق الأغذية المحلية في مواجهه هذه المنافسة غير العادلة ليس علاجاً مناسباً لتحسين الكفاءة لكنة وسيلة لتدمير سبل العيش على نطاق واسع.

مما تجدر الإشارة اليه ان القطاع الزراعي في العراق هو قطاع خاص 100% ويمتاز بضعف امكانياته العلمية والادارية والفنية والمالية والتكنولوجية ويعتمد على الدولة في الدعم المالي وتوفير البذور المحسنة والمكننة وغير ذلك وسرعان ما تخلت الدولة عن الدعم بعد عام 2003 مما انعكس سلبا على امكانياته الزراعية وضعف الفدرات التنافسية لمنافسة السلع الزراعية المستوردة ، فضلا عن ضعف الجهات الحكومية الساندة من تقييس وسيطرة نوعية ورقابية ووجود قانون بريمر الذي عطل القوانين التجارية والمالية كل هذه العوامل ادت الى اغراق السوق العراقية بالمحاصيل الزراعية والتي ساهمت في تدمير القطاع الزراعي وبالامكان توضيح الاثار السلبية من خلال الاتي:

1- اثر سياسة الاغراق على الانتاج الزراعي

أن ما اصاب الاقتصاد العراقي من تدهور قد شمل جميع فروعه وقد نال القطاع الزراعي حصته من هذا التدهور والتخريب، فقد ارتفعت كلف الانتاج الزراعي بشكل كبير جدا بسبب توقف دعم الدولة مما ادى الى ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج فضلا عن انقطاع التيار الكهربائي مما ادى الى الاعتماد على مولدات الكاز والجدول (1) يوضح الارتفاع الكبير في تكاليف الانتاج الزراعي بسبب ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج.

جدول (1)

معدل اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي للاعوام (2002-2000) والاعوام (2007-2009)

التفاصيل	معدل اسعار الاعوام (2002-2000)	معدل اسعار الاعوام (2007-2009)	نسبة الزيادة
الاسمدة الكيماوية	60 / الف دينار للطن يوريا 100 / الف دينار للطن مركب	600 الف دينار/ للطن يوريا مليون دينار/ للطن مركب	1150% 900%
نايلون للمحاصيل المغطاة	200 / للطن	مليون دينار/ للطن	400%
اجور الحراثة	الفي دينار/ للساعة	25 الف دينار/ للساعة	1150%
المبيدات والبذور	الفي دينار / لتر 20 الف دينار/ كغم	20 الف دينار / للتر 100 الف دينار/ كغم	400%
اجور النقل اجور العمل	15 الف دينار/ للطن الفي دينار/ اليوم	50 الف دينار/ للطن 15 الف دينار/ اليوم	
لتر الكاز	10 / دينار للتر الواحد	800/دينار للتر الواحد	

المصدر: من عمل الباحثين وذلك بالاعتماد على اسعار السوق للسنوات اعلاه.



لقد حصل هذا الارتفاع الكبير في تكاليف الانتاج الزراعي بالوقت الذي اوقفت الدولة كل اشكال الدعم التي كانت تقدم الى الفلاحين، وبالمقابل تدخل المحاصيل الزراعية الى العراق وبعضها مغشوش والبعض الاخر منتهي الصلاحية والبعض الاخر مدعوم ضمن سياستي دعم الانتاج ودعم الصادرات، فضلا عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المستقرة في البلدان المصدرة للعراق.

هذه العوامل و غيرها ادت الى ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي المحلي وان الاسعار اصبحت لا تغطي تكاليف الانتاج بسبب سياسة الاغراق وما ينطبق على الانتاج النباتي ينطبق على الانتاج الحيواني. وبالنتيجة اصبحت المحاصيل الزراعية المحلية غير قادره على منافسة المحاصيل المستوردة لكون الاخيرة اقل سعر علماً ان المحلية افضل نوعية الا ان المستهلك قد اتجه نحو المستوردة لكونها تتلائم ومستوى دخله.

نستنتج مما تقدم ان سياسة الاغراق قد اثرت سلباً على الانتاج الزراعي من خلال المؤشرات الاتية:-
(اولاً) :- انخفاض الانتاج الزراعي .

أن الجدول (2) يوضح الانخفاض الكبير في كميه الانتاج الزراعي لعام 2007 مقارنة بالأعوام السابقة فقد انخفض أنتاج الفواكه بنسبة -50% لعام 2007 مقارنة بانتاج عام 2002، بينما كان الانخفاض كبيراً للفواكه ذات النواة الصلبة حيث بلغت نسبة الانخفاض -75% لعام 2007 مقارنة بعام 2002، أما الحمضيات فقد انخفضت بنسبة -25% لعام 2007، تلتها الخضروات والبقوليات والتي كان الانخفاض بنسبة -7% لكل منهما لعام 2007 مقارنة ب2002 وهذا نتيجة لسياسة إغراق السوق العراقية.

(جدول - 2)

الأرقام ألياسيه للإنتاج النباتي لبعض المجاميع للسنوات 2000 – 2007

سنه الأساس 1990-1988 = 100

السنوات	الفواكه	فواكه ذات النواة الصلبة	الحمضيات	الخضراوات	البقوليات
2000	98	110	150	145	172
2001	105	113	173	154	414
2002	108	103	163	174	438
2003	106	94	100	124	392
2004	54	23	41	119	307
2005	48	20	37	106	268
2006	41	17	26	94	232
2007	30	14	20	81	204
نسبة نمو الإنتاج لسنة 2007 مقارنة بسنة 2002	-27%	-13%	-12%	-46%	-46%

المصدر:- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية ، لسنوات متفرقة.



ولهذا فقد حصل انخفاض اكبر في الانتاج الزراعي خلال عامي 2006-2007 وأصبحت الكميات أمنتجة لا تصل الى 20 % من المعروض في السوق مما أدى الى اعتماد السوق العراقيه على المستورد وهذا بالنتيجة أدى الى ارتفاع كبير في اسعار المحاصيل الزراعية .

(ثانياً):- تضخم الاسعار الزراعية

من الجدول (3) اتضح لنا ان التضخم في الأسعار الزراعية ناجم عن انخفاض المعروض من المحاصيل الزراعية المنتجة محليا بسبب سياسة الإغراق التي أدت الى ترك الفلاح للزراعة لعدم قدرة حاصلاته على منافسة السلع المستوردة، ولكن على الرغم من هذا الارتفاع الكبير بالأسعار الا انه لايعكس واقع الحال ولم يكن ناتج عن زيادة في الطلب لأن الأخير قد انخفض للأسباب أدناه:- (11)

- وجود عدد كبير من اللاجئين في الخارج.
- وجود مئات الالاف من العاطلين عن العمل وعدم وجود دخول لهم ولعوائلمهم .
- الالف من العوائل المهجرة والتي توجه معظم دخلها على المشتقات النفطية والمواد الغذائية الضرورية جدا والتي قد لا تصلها عن طريق البطاقة التموينية مما أدى الى انخفاض الطلب على المحاصيل الزراعية.
ان العوامل اعلاه أدت الى انخفاض الطلب على المحاصيل الزراعية ولكن على الرغم من كل ذلك وجدنا ان الاسعار قد تضاعفت مئات المرات وهذا يعني ان اي حاله استقرار حتى ولو كان نسبيا تؤدي الى عوده جزء من اللاجئين و المهجرين الى بيوتهم وتشغيل جزء من العاطلين عن العمل سترتفع اسعار المحاصيل الزراعيه بشكل اكبر من الان، وإذا ما حصل وتوقف الاستيراد من الخارج فعندها ستحصل قفزه كبيره جدا في الاسعار الزراعيه .

ان الاستقرار النسبي لاسعار المحاصيل الزراعية لعامي 2003 و 2004 كان سببه الرئيسي سياسة الإغراق التي اعتمدت في العراق والتي تم بموجبها استيراد معظم انواع محاصيل الفواكه والخضر وكانت تباع باسعار تقل عن اسعار مثيلاتها من المحاصيل المنتجة محليا والتي تمتاز بكونها ذات نوعيات ممتازة مما جعل المستهلك يطلب السلع المستوردة ظلماً منه بانها الافضل وكونها اقل سعر والنتيجة هي خسارة المنتج المحلي وبالتالي تركه للزراعة، ولكن الحال اختلف تماماً خلال عامي 2007 و 2006 حيث حصل ارتفاع كبير جداً في الاسعار نتيجة لترك المنتجين المحليين للزراعة بسبب خساره التي تحملوها نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج وعدم قدرة المنتج المحلي من منافسة المستورد من جهة وسياسة الإغراق من جهة أخرى .

جدول (3)

تطور أسعار المستهلك لبعض المحاصيل الزراعية للمدة 2002-2008 السعر دينار/كغم
دينار /طبقة

المحاصيل السنوات	طماطم	بطاطا	بأندجان	خيار	دجاج	البيض
2002	50	50	25	50	1350	1250
2003	75	100	50	150	2000	2000
2004	150	250	150	300	2500	3000
2005	500	500	500	500	3500	4000
2006	1000	1000	1000	1000	5500	6000
2007	1000	1000	1000	1000	5000	5000
2008	1000	1000	1000	1000	5000	5000

المصدر:- د. بلاسم جميل ، التضخم الركودي وأثاره على المستهلك العراقي 9 200 ، ص4

(ثالثاً):- أثاره السلبية على المستهلك.



للمدة 2003-2009

هناك جملة من المؤشرات التي توضح الاضرار التي تعرض لها المستهلك نتيجة لسياسة اغراق السوق العراقية بالمحاصيل الزراعية المستوردة منها الاتي :-

- 1- ازدياد عدد العاطلين عن العمل بالريف .
 - 2- تكاليف الانفاق على الصحة بسبب استهلاكه لمواد غذائية مسرطنة او قد انتهت فترة صلاحيتها .
 - 3- استهلاكه لمواد غذائية فاقدة لقيمتها الغذائية .
 - 4- أصبح المستهلك في الريف يعتمد الى حد كبير على المستورد من المحاصيل الزراعية .
 - 5- خسارة المستهلك نتيجة لخسارة الاقتصاد الوطني للعملة الصعبة التي توجه لاستيراد الغذاء والتي يفترض ان توجه نحو تنمية الريف والزراعة .
- لقد تضرر الاقتصاد القومي من جراء سياسة الاغراق وفقاً للحقائق الاتية :-

1- التضخم الجامح الذي حصل في اسعار السلع خلال عامي 2006-2007 ، فبعد حالة الاستقرار النسبي للاسعار لعامي 2003 و2004 وبعد أن حققت سياسة الاغراق اهدافها تدمير الزراعة والصناعة اخذت الاسعار بالارتفاع وبشكل كبير جداً مما الحقّت اكبر الاذى بالمستهلك وكما في الجدول (4) :

- 2- ان معدل التغير المرتفع للارقام القياسية لاسعار المستهلك للسنتين الأخيرة يعكس الارتفاع في اسعار المستهلك ومستوى التضخم وبالتالي الضرر الذي يتحملة المستهلك نتيجة لذلك ، وكان اعلى معدل له لمجموعه المواد الغذائية حيث بلغ (26.6) .
- 3- ان الامن الغذائي للمستهلك مهدد بنسبة 85% لأنه اذا ما تعرضت العلاقات التجارية او حتى السياسية لاي متغير سلبي فهذا يعني موت المستهلك العراقي جوعاً .
- 4- دخول مواد غذائية رديئة ومضرة بالصحة كبيض والدجاج وذلك بسبب انكشاف السوق العراقية وضعف الرقابة الصحية في المنافذ الحدودية .
- 5- خسارة العراق للعملة الصعبة نتيجة لاستيراد تلك السلع التي يفترض ان تنتج محلياً وان يتم توجيه تلك الاموال نحو التنمية واعادة الاعمار، مما انعكس سلباً على الخدمات المقدمة للمستهلك .

جدول (4)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للسنوات 2001-2006

سنة الأساس 1993=100

السنوات	المواد الغذائية	الدخان والكحول	الاقمشه والملابس والاحذية	السلع المنزليه
2001	3288	1695	3019	3173
2002	3587	1766	3112	3248
2003	4178	1617	3250	3296
2004	4544	1210	3132	3264
2005	5558	1217	3426	3613
2006	7034	1397	4101	4121
معدل التغير السنوي الاخيرتين	26.6	14.7	19.6	14.0

المصدر:- وزاره التخطيط المجموعه الاحصائيه السنويه لعامي 2005-2006 ، ص 272 .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً :- الاستنتاجات



للمدة 2003-2009

لقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات منها الاتي :-

- 1- تعد سياسة الإغراق إستراتيجية تعتمد على الدول المتقدمة وشركاتها تهدف إلى تصدير الفائض التي تعاني منه إلى أسواق الدول النامية لتدمير إنتاجها الوطني كمرحلة أولى ومن ثم تصبح سوقاً لتصريف بضاعتها دون منافس .
- 2- عدم معرفة المستهلك العراقي بسياسة الإغراق واثارها السلبية على وعلى الاقتصاد الوطني.
- 3- أن سياسة إغراق السوق العراقية تمت بفعل عاملين هما :-
أ- العامل الداخلي المتمثل بقيام بعض أصحاب رؤوس الأموال ممن سرقوا المصارف بغسل أموالهم في السوق العراقية من خلال استيراد السلع الرديئة وبيعها بسعر يقل عن تكاليفها .
ب- العامل الخارجي المتمثل بوجود فائض كبير جدا من سلع رديئة لدى شركات الدول المجاورة ودول العالم وتم توريدها الى السوق العراقية .
- 4- أن أسباب إغراق السوق العراقية تتلخص، بانكشاف السوق العراقية وتعطيل كل مؤسسات الدولة، فتح الحدود، عدم وجود مسانلة قانونية أو مالية أو إدارية، الفساد المالي والإداري وتأثير الإعلام الموجه نحو المستهلك وان سياسة الإغراق تمثل بداية الحرية الاقتصادية لتعويض المستهلك العراقي عن ما فاتته من سنوات الحرمان الثلاثة عشر .
- 5- انعدام القوانين والتشريعات التي تمنع الإغراق وتحمي المنتج الوطني والمستهلك .
- 6- لقد أضرت سياسة إغراق السوق العراقية بالزراعة والمستهلك وكالاتي:-

اولا- الإضرار التي تحملها الاقتصاد الزراعي:-

- أ- انخفاض الإنتاج الزراعي المحلي وبشكل كبير جدا وقد وصل في بعض المحاصيل إلى 10%.
- ب- تحمل الفلاح إلى خسائر مالية لعدم قدرة السلع الغذائية على منافسة أسعار السلع المستوردة مما أدى به ترك الأرض .
- ج- ارتفاع البطالة في الريف .
- د- خسارة الاقتصاد للعملة الصعبة الناجمة عن استيراد المحاصيل الزراعية سواء المستوردة ضمن مفردات البطاقة التموينية او المحاصيل الأخرى والتي تتجاوز ست مليارات دولار سنويا مما ينعكس سلبا على التنمية الزراعية.

ثانيا- الأضرار التي تحملها المستهلك:-

- أ- بسبب التضخم فإن معظم دخل المستهلك يوجه الى المواد الغذائية مما أدى إلى انخفاض مستواه المعاشي .
- ب- الأضرار الناجمة عن استهلاك مواد غذائية مضرّة بالصحة .
- د- أصبح الأمن الغذائي للمستهلك مرتبط بالخارج وبنسبة (85%) مما يعكس خطورة الأمن الغذائي .
- هـ- ازدياد عدد العاطلين عن العمل .
- و- الخسارة الناجمة عن العملات الصعبة التي تذهب لاستيراد بدلا عن التنمية وإعادة الأعمار والخدمات .



ثانيا التوصيات:-

أولاً :- التوصيات الخاصة بالحكومة العراقية

- طالما أصبح انضمام العراق إلى WTO مسألة وقت إذ لا بد للدولة من القيام بما يأتي:-
- أ- إنشاء هيئة تجارية ترتبط بمجلس الوزراء ورفدها بالكوادر العلمية المتخصصة في مجال التجارة الدولية وقوانينها والتفاوض وحل المنازعات ومكافحة الإغراق وكل ماله صلة بالموضوع .
 - ب- تهيئة قاعدة معلومات دقيقة عن السوق العراقية وتوقعاته المستقبلية والصناعة والزراعة والخدمات، فضلاً عن قاعدة المعلومات عن التجارة الدولية واتجاهاتها لاستفادة النشاط الخاص منها .
 - ج- العمل بكل الوسائل الممكنة للاستفادة القصوى من الامتيازات التي منحها WTO إلى الدول النامية والأقل نمواً ، وطلب المزيد باعتبار أن العراق قد دمرته الحرب .
 - د - إعادة تنظيم المنافذ الحدودية من حيث الأبنية والكوادر والأجهزة والمختبرات وبما يليق بسمعة ومكانة العراق وتفعيل دورها لكي تكون صمام أمان لمنع دخول السلع الرديئة .
 - هـ - تشريع قوانين حماية الانتاج الوطني أسوة بالدول العربية والعالم .
 - و- العمل بكل الوسائل الممكنة لغرس الثقة المتبادلة مع النشاط الخاص من خلال القوانين والتشريعات وان الدولة خير عون له ، وان القرار السياسي داخلياً وخارجياً تابع للقرار الاقتصادي .
 - ز- الاستفادة القصوى من آلية الحماية الخاصة التي تخص الزراعة وذلك لحماية الإنتاج الزراعي المحلي من الإغراق .
 - ح- أعداد التشريعات الخاصة بالدعم لاسيما إعانات التصدير .
 - ل- تشريع قانون حماية المستهلك والبيئة .

ثانياً: - التوصيات الخاصة بالقطاع الزراعي

- 1- ضرورة الإبقاء على دور الدولة في القطاع الزراعي وعدم التخلي عن دعم القطاع المذكور (على الأقل في الأمد القصير) فضلاً عن دعم القطاع الخاص الزراعي في القطر لكي يكون بديلاً عن الدولة لاحقاً وذلك لضعف إمكانيات القطاع الخاص المالية والإدارية والعلمية والتقنية في الوقت الحالي، وعدم قدرته على مسايرة المتغيرات والتطورات الاقتصادية الدولية والتفاعل الإيجابي معها.
- 2- استمرار دعم الدولة للفلاحين والمزارعين المنتجين، بدعم مدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي لسنوات محدودة في البداية على أن يتم تخفيضها تدريجياً، وإدخال التقانات الحديثة في الزراعة لكافة نمو المحاصيل الزراعية، من أجل تطوير وتحسين الزراعة، وأتباع أساليب زراعية حديثة لتطوير إنتاجية الأرض بهدف زيادة الإنتاج .
- 3- دعم المصرف الزراعي التعاوني، وربطه بخدمة التنمية الزراعية، وتمكينه من القيام بدوره، مع توسيع رقعة الخدمة المصرفية في القطاع الزراعي، من خلال إنشاء مصارف زراعية من قبل القطاع الخاص، مع وضع سياسة انتمائية مرنة، ذات برامج قادرة على توفير الائتمان الميسر الذي يسهل حصول الفلاحين، وصغار المستثمرين الزراعيين على وسائل الإنتاج.
- 4- دعم التصنيع الوطني للتقانات الحديثة في القطر، وأعداد البرامج لتوطين التقنية في القطاع الزراعي، لإقامة المصانع للمكانن والآلات والمعدات الزراعية، وإنشاء مصانع لإنتاج مدخلات الإنتاج الزراعي كالبذور المحسنة والأسمدة والمخصبات والمبيدات باعتبارها تحتل أهم مدخلات الإنتاج الزراعي، ولا سيما أن معظم هذه المدخلات أصبحت بيد الشركات الاحتكارية .



5- الاهتمام بسياسة البحث والتطوير الزراعي، بدعم وتطوير المؤسسات والمراكز البحثية ماليا وعلميا وتقنيا، ولاسيما زيادة الأنفاق على البحث والتطوير في مجالات الإنتاج الزراعي، (لدورها الكبير في تعظيم الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة)، بما يمكنها من استيعاب وامتلاك التطورات العلمية المتقدمة، والاستفادة من تطبيقات التقنية الحيوية والهندسية الوراثية، ولكي تتمكن من اتخاذ الحلول المناسبة للتطوير التقني في القطر، ونقل ونشر التقنيات الزراعية المتطورة، بما يلاءم ظروف وطبيعة الإنتاج الزراعي في القطر، من أجل رفع إنتاجية النبات والحيوان والوصول بها إلى مستويات عالية .

6- تشجيع النشاط الخاص الزراعي، والشركات الزراعية الوطنية، لاستثمار الأموال في مشاريع الأمن الغذائي الوطني، كالصناعات الغذائية، أو إنتاج مدخلات الإنتاج الزراعي ذات النوعيات الجيدة، وتقديم التسهيلات لها، وتنمية أجواء المنافسة البناءة بينها، وإزالة المعوقات التقنية التي تظهر في عملها .

رابعاً:- التوصيات الخاصة بوزارة التخطيط

- تفعيل جهاز التقييس والسيطرة النوعية أداريا وفنيا وتكنولوجيا وبالشكل الذي يمنع أنتاج السلع الرديئة محليا ومن.

خامساً:- التوصيات الخاصة بوزارة التجارة

1- ضرورة تفعيل دور العراق في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والعمل على تطوير الاتفاقية لكي تكون بمثابة كتل تجاري لكي يتم الاستفادة من نص المادة (24) من مواد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

2- إعادة النظر بهيكل دائرة الاستيراد والتصدير ورفدها بالكوادر الفنية والعلمية وبالشكل الذي تكون فيه أداة مساعدة لحماية الصناعة الوطنية وتشجيع التصدير بعيدا عن الروتين والفساد الإداري.

سادساً:- التوصيات الخاصة بوزارة الصحة

- تأهيل دائرة الرقابة الصحية ورفدها بالكوادر العلمية والفنية والأجهزة المختبرية .

سابعاً:- التوصيات الخاصة بوزارة الداخلية

- تفعيل دور الأمن الاقتصادي لمنع التهريب .

ثامناً:- التوصيات الخاصة بوزارة المالية

- تفعيل دور الكمارك لمنع التهريب .



تاسعا:- دور الاعلام

- 1- ضرورة قيام وسائل الاعلام الوطنية بتثقيف المستهلك عبر وسائل الاعلام المختلفة.
- 2- ترشيد الاستهلاك والابتعاد عن الاستهلاك التذبذبي.
- 3- كشف مخاطر سياسة الإغراق على المستهلك والاقتصاد الوطني.
- 4- كشف مخاطر السلع الرديئة المستوردة على صحة المستهلك ودخله والاقتصاد .
- 5- زرع حب شراء السلع الوطنية في عقلية المستهلك باعتبارها إحدى سمات الوطنية .

عاشرا:- دور منظمات المجتمع المدني

- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في التثقيف والتوعية الوطنية والاقتصادية .

المصادر

- 1- منظمة العمل العربية ،انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، القاهرة، 1995 ، ص71 .
- 2- واقع ومستقبل الصناعة الوطنية في ظل العولمة وتحرير التجارة الدولية، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الاقليمي حول تنمية الصناعات الوطنية وحماية المستهلك في ظل العولمة ،صنعاء، من 14-16 سبتمبر 2002 ، ص16-19 .
- 3- ا . نبيل العذاري، سياسة الاغراق وانعكاسها على الصناعة الوطنية والمستهلك، بحث مقدم الى مؤتمر الامن الغذائي، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك- جامعة بغداد، 2005 ، ص4 .
- 4- الجات وجولة اوروغواي، المجلة الاقتصادية العدد 2، المجلد الرابع والثلاثون، البنك المصري، 1993-1994، ص85 .
- 5- منظمة العمل العربية، المصدر السابق نفسه، ص82 .
- 6- دريد موفق شاكر، حرية التجارة الدولية للمنتجات الزراعية وانعكاساتها على مستقبل الزراعة العربية، رسالة ماجستير- كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، 2001، ص45 .
- 7- دريد موفق شاكر، المصدر السابق نفسه، ص46 .
- 8- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا)، موانمة مواصفات ومقاييس بعض السلع الزراعية من اجل تصديرها الى السوق الاوربية من دول منطقة الاسكوا، 1999 ، ص16.
- 9- بلاسم جميل، وضاح نصرت، ظاهرة غسيل الاموال وعلاقتها بالغش الصناعي والتجاري وانعكاساتها على المستهلك، 2006، ص1
- 10- ثامر محمود رشيد، اشكالية الامن الغذائي في ظل سياسة الاغراق عضوية منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي في مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد (15-16) آذار 2005، بغداد 2006.
- 11- بلاسم جميل ،التضخم الركودي واثاره على المستهلك العراقي، 2007، ص8 .